خلاه ولم يحل بينه وبين غرمائه ورد البينة على افلاسه قبل حبسه وسئل البينة
احق واحبس للموسر بحسب الحال نفقة زوجته لا في دين ولده الا اذا ابى من النفاق
عليه كتاب القاضي الى القاضي وغيره ويكتب القاضي في غير حد
وقود فان شهد واحد حلف حكم بالشهادة وكتب بحكمه وهو المدعي
بخلاف الا ليحكم وكتب الشهادة بحكم المكتوب اليه كما وهو الكتاب الحكمي
وهو قبول الشهادة في الحقيقة وقراءة عليهم وختم عندهم وسلم اليهم فان
وصل المكتوب اليه نظر الى ختمه ولم يقبله بل خصم وشهود فان شهدوا
ان الكتاب فلان القاضي بخطه الساعي في مجلس حكمه وقرأه علينا وختمه فتح وقرأه
وقرأه على الخصم والزمه ما فيه وبطل الكتاب بموت الكاتب وعزله وموت
المكتوب اليه الا اذا كتب بحواسه والحكم لمن يصل اليه من قضاة المسلمين لا بموت
الخصم فتقضي المرأة في غير حد وقود ولا يستخلف قاض الا ان فوض اليه
ولكن يخلف وليه المؤدب بالجمعة واذا رفع اليه حكم قاض امضاه ان لم يخالف

الكتاب

الكتاب والسنة المشهورة والاجماع وينفذ القضاء بشهادة الزور في العقود
والفسوخ ظاهرا وباطنا لا في املاك المرسلة ولا تقضي على غائب الا ان يحضر
من يقوم مقامه كالوكيل والوصي او يكون ما يدعى على الغائب سببا
لما يدعى على الحاضر كمن ادعى عينا في يد غيره ان اشتراه من فلان الغائب واقر
القاضي مال اليتيم ويكتب اقرارا لا لوصي والاب باب التحكيم حكما ولا يحكم
محكم بينهما بينة او اقرار او وصول في حد وقود ودية على العاقلة صح لو صلح
المحكم قاضيا والكل من المحكمين ان يرجع قبل حكم فان حكم لزمهما وامضى
القاضي حكمه اذا وافق مذهبه والا بطله وبطله حكمه لابويه وولده وزوجته
لحكم القاضي بخلافه وحكم عليهم مسائل شتى لا يتردد ويسكل فيه
ولا ينفذ كوة بلا رضى في العلو ولا بغة مستطيلة يشرع عنها مثلها
غير نافذة لا يفتح اهل الاولى فيه بابا بخلاف المستديرة او صحى دارا لرجل
رجل انه وهبها له في وقت كذا واقاما البينة فسئل البينة فقال احدهما

(بيع وارث ولا جارة والنكاح)

(الاقالة والكفالة بالسلطان)

Copyright © King Saud University